



Distr.
GENERAL

A/34/538/Add.1
13 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٦ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني)

المقررة : الأتسة باولينا غارسيا دونوسو (أكوادور)

أولا - مقدمة

- ١ - واصلت اللجنة نظرها في هذا البند ، بمفرده أو بالاقتران بالمناقشة العامة ، في جلساتها ٤ إلى ١٨ ، و ٢٨ و ٣٤ ، و ٣٦ ، و ٣٨ إلى ٤٤ ، و ٤٦ ، و ٥٠ ، و ٥٢ ، و ٥٤ إلى ٥٦ ، المعقودة في الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ، وفي ١ و ٨ و ٩ و ١٣ إلى ١٦ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفي ١ و ٥ و ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . ويرد سرد لمناقشات اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/34/SR.4-18 ، و 28 و 34 و 36 و 38-44 و 46 و 50 و 52 و 54-56) .
- ٢ - وبأن معروضا على اللجنة الوثائق التالية :
 - (أ) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الثاني (١) (المناقشة العامة للسياسة الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك التطورات الاقليمية والقطاعية) (A/34/3/Add.2) ؛
 - (ب) تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة ودورته التاسعة عشرة (٢) ؛
 - (ج) رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز / يوليه ١٩٧٩ ، موجهة الى الأمين العام من القائم

(١) سيصدر التقرير الكامل بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣ (A/34/3/Rev.1) .

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/34/15) .

بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص القرارات والبيانات الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي العاشر ، المعقود في فاس في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيار/ مايو ١٩٧٩ (Corr.1 و A/34/389) ؛

(د) مذكرة من الأمين العام عن النقل العكسي للتكنولوجيا ، يحيل بها تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (A/34/425) ؛

(هـ) مذكرة من الأمين العام عن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يحيل بها تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (A/34/443) ؛

(و) مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها نص الاعلان الذي اعتمده في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين (Corr.1 و A/34/533) ؛

(ز) رسالة مؤرخة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ ، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها الاعلان الختامي للمؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (A/34/542) ؛

(ح) تقرير الأمين العام عن برنامج العمل لصالح البلدان الجزرية النامية (A/34/544 و Add.1 و 2) ؛

(ط) تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الى أنتيفوا ، وسانت كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا وسانت فنسنت (A/34/563) ؛

(ي) تقرير الأمين العام عن النقل العكسي للتكنولوجيا (A/34/593) ؛

(ك) مذكرة من الأمانة العامة تتضمن تعديلا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) بشأن انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه جهازا تابعا للجمعية العامة ، بصيغته المعدلة بقراري الجمعية العامة ٢ / ٣١ ألف المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ و ٢ / ٣١ بـ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ (A/C.2/34/2) ؛

(ل) رسالة مؤرخة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة بشأن موجز لبرنامج عمل للاصلاح النقدي الدولي اقترحه مجموعة الاربعة والعشرين للشؤون النقدية الدولية التابع لمجموعة السبعة والسبعين ، في الاجتماع المعقود في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ في بلخراد متزامنا مع الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي (A/C.2/34/13) ؛

(م) مذكرة من الأمين العام بشأن تقرير الفريق التحضيري الحكومي الدولي المعنسي

باتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط. عن دورته السادسة (E/1979/96) ، يحيل بها تقرير الفريق التحضيري عن دورته السادسة (TD/MT/CONF.1/Add.1) ، ونص مشروع اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط (TD/MT/CONF.1) .

(ن) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة (TD/268 و Add.1) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/34/L.45

٣ - في الجلسة ٤٤ ، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل الجماهيرية العربية الليبية مشروع قرار (A/C.2/34/L.45) ، بعنوان "المشاكل الخاصة بزائير في مجال النقل والمسور العابر والوصول الى الاسواق الخارجية" باسم اثيوبيا ، اندونيسيا ، انغولا ، أوغندا ، بلجيكا ، بنن ، بوتسوانا ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، سيشيل ، شيلي ، الصومال ، الصين ، غانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، فولتا العليا ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوى ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، اليابان ، ثم نقه شفويا باضافة عبارة " في مانيل " الى نهاية الفقرة (من المنطوق .

٤ - وعمم بالوثيقة A/C.2/34/L.57 بيان مقدم من الأمين العام عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار A/C.2/34/L.45 .

٥ - وفي الجلسة ٥٢ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/34/L.45 بصيغته المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٢٨ أدناه ، مشروع القرار الأول) .

٦ - وعقب اعتماد مشروع القرار أدلى بيان كل من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا) وزائير .

باء - مشروعا القرارين A/C.2/34/L.74/Rev.1 و Rev.2

٧ - في الجلسة ٥٢ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل بربادوس مشروع قرار (A/C.2/34/L.74/Rev.1) بعنوان "تقديم المساعدة الى انتيفوا وسانت كيتس - نيفيس - انغويلا

" باسم بربادوس ، بوتسوانا ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، جزر البهاما ، زامبيا ، سانت لوسيا ، غرينادا ، غيانا ، فنزويلا ، نيبدي ، تيرس ، ثم نقح العنوان شفويا ليصبح نبره " تقديم المساعدة الى انتيفوا وسانت فنسنت وسانت كيتس - نيفيس - انغيلا وسانت لوسيا " . وفيما يلي نص مشروع القرار :

" ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قرارها ٣٢ / ١٨٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ٣٣ / ١٥٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، اللذين شددت فيهما ، في جملة أمور ، على مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدات اللازمة الى شعوب انتيفوا و دومينيكا وسان فنسنت وسان كيتس - نيفيس - انغيلا وسانت لوسيا في جهودها الرامية الى تعزيز اقتصاداتها الوطنية ،

" وان تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الى انتيفوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا (٣) ،

" وان تؤكد على المشاكل الخاصة التي تواجه انتيفوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا ، من حيث الحجم الاقليمي ، والموقع الجغرافي ، والاسواق الداخلية المحدودة للغاية ، ومحدودية الموارد الاقتصادية ، وكذلك الآثار المعاكسة الخطيرة الناجمة عن المشاكل الاقتصادية والمالية التي نشأت مؤخرا على الصعيد العالمي ،

" وان تضع في اعتبارها أن انتيفوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا تحتاج الى اهتمام الأمم المتحدة ومساعدتها المستميرين في سبيل بلوغ شعوبها أهدافها الانمائية ،

" وان تدرك أن عدة حكومات ووكالات مهتمة بالتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي قد عقدت مؤتمرا في واشنطن في يومي ١٤ و ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ ، بغرض استعراض الاحتياجات الاقتصادية والانمائية لمنطقة البحر الكاريبي ، وأنه انشئت ، نتيجة لذلك ، مجموعة البحر الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ،

" وان تدرك أيضا أن مجموعة البحر الكاريبي للتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية قد أنشأت مرفقا لتنمية البحر الكاريبي وتقوم بتشغيله ،

" وان تشير أيضا الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمعنون " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، والسائر قرارات الامم المتحدة الاخرى المتصلة باقليمي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا وشعبيهما ،

" وان تلاحظ مع التقدير ان سان فنسنت وسانت لوسيا قد نالا استقلالهما منذ عهد قريب ،

" وان تشير الى أن مسألة اقليمي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا هي حاليا قيد النظر في هيئات الأمم المتحدة المناسبة والمختصة ،

" ١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام حول تقديم المساعدة الى انتيفوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا (١) ؛

" ٢ - تؤكد مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدة اللازمة لشعبي سان فنسنت وسانت لوسيا وشعبي اقليمي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، في جهودها الرامية الى تعزيز اقتصاداتها الوطنية وتهيب بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تواصل ، بالتشاور مع ممثلي شعبي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا المنتخبين انتخابا حرا ، اتخاذ الخطوات الملائمة لانشاء وتمويل برنامج تنمية مناسب لهذين الاقليمين ؛

" ٣ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها على وجه الخصوص برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمؤسسات المالية الدولية ، ومقدمو المعونات القيام ، كل في مجال اختصاصه ، بزيادة وتكثيف المساعدة الى انتيفوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا ؛

" ٤ - ترجو من الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والثلاثين بتقرير تحليلي عن تنفيذ هذا القرار .

٨ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر ، عرض ممثل بربادوس ، باسم مقدمي مشروع القرار مشروع قرار منقح (A/C.2/34/L.74/Rev.١) ثم نقحه شفويا بحذف الفقرة ٤ من الفرع ثالثا وازافة فرع جديد رابعا ، فيما يلي نصه :

" ١ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يوافي الجمعية العامة بتقرير تحليلي عن تنفيذ أحكام هذا القرار في دورتها الخامسة والثلاثين .

٩ - وعمم بالوثيقة A/C.2/34/L.10٠ بيان مقدم من الأمين العام عن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار المنقح A/C.2/34/L.74/Rev.2 .

١٠ - واعتمدت اللجنة في الجلسة ناتها مشروع القرار A/C.2/34/L.74/Rev.2 ، بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفقرة ٢٨ أدناه ، مشروع القرار الثاني) .

١١ - وعقب اعتماد مشروع القرار أدلى ممثلا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ببيانين .

جيم - مشروعا القرارين A/C.2/34/L.91
و A/C.2/34/L.109

١٢ - في الجلسة ٤٥ المعقودة في ١ كانون الأول / ديسمبر ، عرض ممثل الهند ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (A/C.2/34/L.91) " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا".

١٣ - وعمم بالوثيقة A/C.2/34/L.98 بيان مقدم من الأمين العام عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار (A/C.2/34/L.91) .

١٤ - وفي الجلسة ٥٥ المعقودة في ٥ كانون الأول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/34/L.109) مقدم من السيد أ. احسان ، نائب رئيس اللجنة على أساس المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار الوارد في A/C.2/34/L.91 ، والذي ادخلت عليه التغييرات التالية :

(أ) الاستعاضة عن الفقرة الأخيرة من الدباجة بما يلي :

" وان يساورها بالغ القلق لأنه لم يتم التوصل خلال الدورة الثانية للمؤتمر الـ اتفاق بشأن عدد من القضايا الاساسية التي تهم البلدان النامية " ؛

(ب) وفي الفقرة ٢ من المنطوق ، الاستعاضة عن العبارة " تحت بقوة البلدان المتقدمة النمو على أن تبدي " بلفظة " تدعو " .

١٥ - واعتمدت اللجنة في الجلسة ذاتها مشروع القرار A/C.2/34/L.109 (أنظر الفقرة ٢٨ أدناه ، مشروع القرار الثالث) .

١٦ - وازاء اعتماد اللجنة مشروع القرار A/C.2/34/L.109 ، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/34/L.91 مشروعهم .

١٧ - وعقب اعتماد مشروع القرار أدلى ممثل بلغاريا ببيان (باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا) .

دال - مشروعا القرارين A/C.2/34/L.75
و A/C.2/34/L.112

١٨ - وفي الجلسة ٥٥ المعقودة في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ، عرض ممثل الهند ، نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار

(A/C.2/34/L.75) بعنوان "تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة" ، وفيما يلي نصه :

"ان الجمعية العامة ،

" ان تشير الى قراراتها (د-٦) ٣٢٠٢ و (د-٦) ٣٢٠١ المؤرخين في ١ أيار/ مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و (د-٢٩) ٣٢٨١ المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و (د-٧) ٣٣٦٢ المؤرخ في ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى ،

" وان تشير أيضا الى قرارها ٣٣/١٥٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر

١٩٧٨ ،

" وقد نظرت في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة المعقودة في مانيليا في الفترة من ٧ أيار/ مايو الى ٣ حزيران/ يونيه ١٩٧٩ (٤) وتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة وعن دورته التاسعة عشرة (٥) ،

" وان تلاحظ بارتياح برنامج للاعتماد الجماعى على الذات واطار المفاوضات اللذين اعتمدهما الاجتماع الوزارى الرابع لمجموعة السبعة والسبعين (٦) ، المعقود في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/ فبراير ١٩٧٩ ، واللذين يوردان الاهداف والاقتراحات التي طرحتها البلدان النامية في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

" وان تلاحظ أيضا بارتياح الآراء والتوصيات المقدمة في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ (٧) فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية ،

" وان تضع في اعتبارها أن عددا من المسائل المهمة المتعلقة باقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد هي قيد التفاوض او المناقشة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، من قبيل البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وبصفة خاصة انشاء الصندوق المشترك ، والنزعة

(٤) TD/268 و Add.1 .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/34/15) .

(٦) TD/236 .

(٧) A/34/542 ، المرفق .

المائية والتعديل الهيكلي ، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ ومشكلة الديون التي تواجهها البلدان النامية ؛ ونقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ؛ والاصلاح النقدي الدولي ؛ ونواحي الترابط بين التجارة والتنمية والنقد والتمويل ؛ والمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ؛ والمبادئ والقواعد المنصفة المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ؛ واشترك البلدان النامية في النقل البحري العالمي ؛ وابرام اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط ،

” وان تؤكد أن جميع اهتمامات البلدان النامية تستحق العناية العاجلة من جانب المجتمع العالمي ،

” ١ - تهيئ علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة (٨) وبتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة ودورته التاسعة عشرة (٢) ؛

” ٢ - تلاحظ بخيبة أمل بالغة أن الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة كانت محدودة جدا من حيث طبيعتها ؛

” ٣ - تحث جميع الدول ، ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ، على الاسراع ، عن طريق الصل على المستويين الوطني والدولي ، في تنفيذ الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ومجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة عشرة ؛

” ٤ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٣١ د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ بشأن النزعة الجماعية والتعديل الهيكلي (٨) وتعيد علما بمقرر مجلس التجارة والتنمية (١٩٩ د - ١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ الذي اتخذته بشأن الموضوع ذاته ، وتدعو الحكومات الى تنفيذ الالتزامات والتوصيات الناجمة عن ذلك تنفيذا كاملا ؛

” ٥ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (٨) ١٢٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ الذي طلب فيه المؤتمر اتخاذ تدابير فورية للانتهاء من صياغة مواد اتفاق الصندوق المشترك واعتمادها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك والى اختتام المفاوضات بشأن السلع الاساسية الفردية أو الاتفاقات أو الترتيبات ، والى وضع اطر للتعاون الدولي للتوسع في تجهيز السلع الأولية في البلدان النامية والى زيادة مشاركة البلدان النامية في تسويقها وتوزيعها ؛

٦ - ترحب باعلان التبرعات للشباك الثاني ايان الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبالاعلان الهام عن التبرعات التي سيقدّمها الصندوق الخاص لمناخمة البلدان المصدرة للنفط الى الصندوق المشترك ، في الدورة الثانية للجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك ، وتحت البلدان والمؤسسات الدولية ، التي لم تعلن بعد عن تبرعاتها ، على الاعلان عنها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك ؛

٧ - ترحب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٥ (د - هـ) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ والمتعلق بالتجارة الدولية في الاغذية (٨) وتؤيد التوصيات الواردة فيه ؛

٨ - تؤيد التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٣ (د - هـ) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ والمتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (٨) ، بما في ذلك تلك التي تتعلق بجمع ونشر المعلومات عن هذه الممارسات واعداد دراسات عن ترتيبات التسويق والتوزيع واساءة استخدام القوة السوقية المهيمنة التي تؤثر تأثيرا معاكسا على التجارة الدولية ؛

٩ - تؤيد أيضا التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٤ (د - هـ) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) فيما يتعلق بالتدابير الرامية ، بشكل ثنائي وعن طريق المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، الى زيادة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة الى البلدان النامية من حيث الكم والكيف وكذلك زيادة التدفقات الخاصة وغيرها من التدفقات غير الرسمية اليها ، بما في ذلك وصولها الى أسواق رأس المال الخاص ؛

١٠ - تؤيد كذلك قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠١ (د - هـ) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ (٨) وتحيط علما بمطالب البلدان النامية بأن تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار في تنقيح النظام الدولي الحالي للملكية الصناعية ؛

١١ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٢ (د - هـ) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ (٨) فيما يخص اجراء دراسات اضافية بشأن الجوازب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ، ومقرر مجلس التجارة والتنمية ١٩٣ (د - هـ) المؤرخ في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ فيما يتعلق بتقديم تسهيلات ، عند الطلب ، من أجل التبادل المتعدد الاطراف فيما بين البلدان المعنية بشأن الجوازب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا ؛

١٢ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٦ (د - هـ) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) وتكرر من جديد دعوة الدول الأعضاء في الامم

المتحدة للتجارة والتنمية ، التي لم تصبح بعد أطرافاً متعاقدة في الاتفاقية الخاصة بمدونة قواعد سلوك اتحادات النقل البحري ، الى النظر في امكانية القيام بذلك لكي تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن ؛

١٣ - تؤيد كذلك قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٢١ ب - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية والتقنية ، بما في ذلك التدريب ، من أجل مساعدة البلدان النامية على بناء أساطيلها التجارية ومرافق موانئها ؛

١٤ - تؤيد المقرر الوارد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٢ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) ، الذي يقضي بالشروع في برنامج عمل جديد شامل لصالح أقل البلدان نمواً ، يتألف من مرحلتين ، وتشدد على الأهمية التي يتسم بها بالنسبة لتلك البلدان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، المشار اليه في الفقرة ١١ (د) من ذلك القرار ؛

١٥ - تؤيد أيضا قرارى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١١ (د - ٥) و ١٢٣ (د - ٥) المؤرخين في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) بشأن الاجراءات التي يتعين على البلدان مفردة وعلى المجتمع الدولي اتخاذها للعمل على تلبية الاحتياجات ومواجهة المشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ؛

١٦ - تؤيد كذلك قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٩ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) فيما يتعلق بالنزعة الحمائية في قطاع الخدمات وتحيط علماً بأنه قد طلب الى الأمين العام للمؤتمر أن يبادر باجراء دراسة وتحليل لما لهذه الممارسات من آثار على نمو النقل الجوي في البلدان النامية ؛

١٧ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٤ (د - ٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (٨) بشأن المسائل المؤسسية وتؤكد ، في سياق الفرعيتين "أولا" و "ثانيا" من ذلك القرار ، على ضرورة اتخاذ الخطوات الضرورية بغية زيادة فعالية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية باعتباره أداة رئيسية للجمعية العامة من أجل المفاوضات المتعلقة بالمجالات الملائمة من التجارة الدولية وما يتصل بها من مسائل التعاون الاقتصادي الدولي ، وبوصفه من الادوات الرئيسية للامم المتحدة من أجل الاستعراض المتواصل للمشاكل المترابطة في ميدان التجارة الدولية وفي مجالات التعاون الاقتصادي الدولي ذات الصلة ، بما في ذلك حاجة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى مزيد من المرونة في الأمور المتعلقة بالميزانية والمالية والادارة من أجل تأدية مسؤولياته على وجه فعال ؛

١٨ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٥ (د - ٥)

المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ (٨) وتقرر وجوب اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الصفة الكاملة للغة العربية باعتبارها لغة عمل رسمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من حيث تسهيلات الترجمة الشفوية والتحريرية ، ابتداءً من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ؛

١٩ - تحت جميع الدول على التوصل في وقت مبكر الى اتفاق بشأن المسائل المتبقية التي لها أهمية بالنسبة للبلدان النامية ، والتي أحالتها دورة المؤتمر الخامسة الى أجهزته الدائمة ؛

٢٠ - تحت على أن تستكمل في أقرب وقت ممكن الدراسة المنصوص عليها في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٥ (د - هـ) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ (٨) ، بشأن انشاء مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصيلة الصادرات ؛

٢١ - ترحب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٨ (د - هـ) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ (٨) والمتعلق بالاصلاح النقدي الدولي وترحب ، بصفة خاصة ، بالمقرر الوارد فيه والقاضي بانشاء فريق حكومي دولي عالي المستوى من الخبراء ، في اطار المؤتمر ، يخصص لدراسة القضايا الأساسية المتعلقة بالتطور المقبل لنظام النقد الدولي ، وترجو أن يتاح تقريره ، الى جانب تعليقات مجلس التجارة والتنمية عليه وتوصياته بشأنه ، للجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

٢٢ - تؤيد التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د - هـ) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ (٨) بشأن اتخاذ اجراءات على الصعيد الدولي والاقليمي ودون الاقليمي والوطني لتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية والتعجيل بتحولها التكنولوجي ؛

٢٣ - تؤكد من جديد ضرورة تنفيذ التدابير المذكورة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٠ (د - هـ) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ من أجل مساعدة البلدان النامية على أن تشارك مشاركة منصفة في نقل البضائع ، وعلى الأخص البضائع السائبة ، المتولدة عن تجارتها الخارجية ؛

٢٤ - تشدد على قرار الأونكتاد ١٢٧ (د - هـ) المؤرخ في ٣ حزيران / يونيه ١٩٧٩ ، وبصفة خاصة على الأهمية التي تكتسبها الدورة الاستثنائية للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المزمع عقدها في مستهل عام ١٩٨٠ للنظر في جملة أمور ، منها اقتراحات البلدان النامية من أجل تقديم الدعم الملائم فيما يتعلق (أ) بإقامة نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، (ب) بالتعاون فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية للبلدان النامية ، (ج) بانشاء شركات تسويق متعددة الجنسيات فيما بين البلدان النامية ، وكذلك من أجل اجراء الدراسات وعقد الاجتماعات اللازمة عملاً بقرار لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ١ (د - ١) ؛

" ٢٥ - ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ١٨٦ (د - ١٩) بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع الخطوط التجارية الناجمة عن تلك العلاقات وتحت جميع الدول الاعضاء في الاونكتاد على الاشتراك بشكل بتأ في النظر في هذا البند في الدورة الحادية والعشرين لمجلس التجارة والتنمية؛

" ٢٦ - تؤيد قرار الأونكتاد ١٠٧ (د - ٥) (٥) وترجو من مجلس التجارة والتنمية أن يوصي ، في دورته الحادية والعشرين ، بمكان وتاريخ ومدة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، آخذا في الحسبان العرض الذي تقدمت به في هذا الصدد حكومة كويا .

١٩ - وفي الجلسة ٥٦ ، المعقودة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (A/C.2/34/L.112) مقدم من السيد أ. احسان ، نائب رئيس اللجنة على اساس المشاورات غير الرسمية التي اجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/34/L.75 .

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها ، طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية اجراء تصويت مستقل على الفقرة ٣ من المنطوق ، وأدلى ببيانات قبل التصويت ممثلو الولايات المتحدة الامريكية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، واليابان . واعتمدت اللجنة الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت .

٢١ - وبعد ذلك اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/34/L.112 (أنظر الفقرة ٢٨ أدناه ، مشروع القرار الرابع) .

٢٢ - وازاء اعتماد اللجنة لمشروع القرار A/C.2/34/L.112 ، سحب مقدم مشروع القرار A/C.2/34/L.75 مشروعههم .

٢٣ - وعقب اعتماد مشروع القرار ، أدلى ببيانات ممثلو كل من الهند ، وايرلندا ، واسبانيا ، وبلغاريا (باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا) ، واستراليا ، والنمسا ، وكندا ، والبرتغال ، والسويد ، والنرويج .

هـ١ - مشروع القرار A/C.2/34/L.117

٢٤ - وفي الجلسة ٥٦ المعقودة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر بعنوان " الاعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء عمليات الصندوق المشترك " (A/C.2/34/L.117) مقدم من السيد أ. احسان ، نائب رئيس اللجنة على اساس المشاورات غير الرسمية .

.../...

- ٢٥ - وعمم بالوثيقتين A/C.2/34/L.119 و Add.1 بيان مقدم من الأمين العام عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على مشروع المقرر A/C.2/34/L.117 .
- ٢٦ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (A/C.2/34/L.117) (أنظر الفقرة ٢٩) .
- ٢٧ - وعقب اعتماد مشروع المقرر أدلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيان .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

٢٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

المشاكل الخاصة بزائير في مجال النقل والممرور
العابر والوصول الى الأسواق الخارجية

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى القرار ٢٩٣ (د-١٣) المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧ الذي اتخذته
اللجنة الاقتصادية لافريقيا في الاجتماع الرابع لمؤتمرها الوزاري (٩) والى مقرر المجلس الاقتصادي
والاجتماعي ٢٤٩ (د-٦٣) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ ،

وان تشير كذلك الى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي
تشير فيه الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د-٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه
١٩٧٧ الذي أعلن الفترة ١٩٧٨-١٩٨٨ عقدا للنقل والمواصلات في افريقيا ،

وان تشير أيضا الى القرار ١١٠ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الذي اتخذته
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة المعقودة في مانيلا ، في الفترة من ٧ ايار/
مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٠) ،

وان تدرك الصعاب الخاصة التي تواجهها زائير من جراء المشاكل التي تصطبغ بها
تجارتها الخارجية على صعيد النقل والممرور العابر والوصول الى الأسواق الخارجية ،

واقترعا منها بأن هذه الحالة تضر بالتنمية الاقتصادية الزائيرية ،

١ - تؤيد القرار ١١٠ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الذي اتخذته
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن المشاكل الخاصة بزائير في مجال النقل والممرور العابر
والوصول الى الأسواق الخارجية ؛ في دورته الخامسة المعقودة في مانيلا ،

٢ - ترجو من الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين اللجنة الاقتصادية لافريقيا من
الاسراع في تطبيق القرار المشار اليه آنفا وتقديم تقرير عنها الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة
والثلاثين .

(٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة الثالثة والستون ،
الملحق رقم ٧ (E/5941) ، المجلد الأول ، الجزء الثالث .
(١٠) انظر TD/268 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

مشروع القرار الثاني

تقديم المساعدة الى انتيفوا وسان فنسنت وسان كيتس -
نيفيس - أنغيلا وسانت لوسيا

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ١٨٦/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ و ١٥٢/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، اللذين عمدت فيهما ، في جملة أمور ، الى التشديد على مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدات اللازمة الى شعوب انتيفوا ودومينيكا وسان فنسنت وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا وسانت لوسيا في جهودها الرامية الى تعزيز وتنمية اقتصاداتها الوطنية ،

وان تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الى انتيفوا وسان فنسنت وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا وسانت لوسيا (١١) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ المتضمن " اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " ، والى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة الأخرى المتصلة باقليمي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا وشعبيهما ،

وان تشير أيضا الى أن مسألة اقليمي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا هي حاليا قيد النظر في هيئات الأمم المتحدة المناسبة والمختصة ،

وان تلاحظ مع التقدير أن سان فنسنت وسانت لوسيا قد نالا استقلالهما منذ عهد قريب ،
وان تضع في اعتبارها أن سان فنسنت وسانت لوسيا ، وكذلك اقليمي انتيفوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، تحتاج الى اهتمام الأمم المتحدة ومساعدتها المستمرين في سبيل بلوغ شعوبها أهدافها الانمائية ،

وان تؤكد على المشاكل الخاصة التي تواجه انتيفوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا ، من حيث الحجم الاقليمي ، والموقع الجغرافي ، والأسواق الداخلية المحدودة للغاية ، ومحدودية الموارد الاقتصادية ، وكذلك الآثار المعاكسة الخطيرة الناجمة عن المشاكل الاقتصادية والمالية التي نشأت مؤخرا على الصعيد العالمي ،

وان تشير الى قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (د - ٥) المؤرخ في

٣ حزيران / يونيو ١٩٧٩ (١٢) ، الذي حث فيه على القيام بتدابير محددة في عدد من المجالات المعينة فيما يتعلق بالبلدان النامية الجزرية ،

وان تدرك أن عدة حكومات ووكالات مهمة بالتنمية الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي قد عقدت مؤتمرا في واشنطن في يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ بفرض استعراض احتياجات التنمية الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي ، وأنه أنشئت ، نتيجة لذلك ، مجموعة البحر الكاريبي للمتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية ،

وان تدرك أيضا ان مجموعة البحر الكاريبي للمتعاون في ميدان التنمية الاقتصادية قد أنشأت مرفقا للتنمية البحر الكاريبي تقوم بتشغيله ،

أولا

تحيط علما بتقرير الأمين العام حول تقديم المساعدة الى أنتيغوا ، وسان فنسنت ، وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا ، وسانت لوسيا (١١) ؛

ثانيا

١ - تؤكد مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدات اللازمة لشعبي أنتيغوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا في جهودهما الرامية الى تعزيز اقتصاداتهما الوطنية ، وتهيب بحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تواصل ، بالتشاور مع ممثلي شعبي أنتيغوا وسان كيتس - نيفيس - أنغيلا المنتخبين انتخابا حرا ، اتخاذ الخطوات الملائمة لإنشاء وتمويل برنامج تنمية مناسب لهذين الاقليمين ؛

٢ - ترحو من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمؤسسات المالية الدولية ، ومقدمو المعونات الاستمرار ، كل في مجال اختصاصه ، في زيادة وتكثيف المساعدة التي تقدمها الى شعبي هذين الاقليمين ؛

ثالثا

١ - تؤكد مسيس الحاجة الى تقديم جميع المساعدات اللازمة الى سان فنسنت وسانت لوسيا في جهودهما الرامية الى تنمية وتعزيز اقتصاديهما ؛

٢ - ترجو من الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك على وجه الخصوص برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والمؤسسات المالية الدولية ومقدمو المعونات الاستمرار ، كل في مجال اختصاصه ، في زيادة وتكثيف المساعدة التي تقدمها الى سان فنسنت وسانت لوسيا ؛

٣ - ترجو من الأمين العام تعبئة المساعدة المالية والتقنية والاقتصادية المقدمة من المجتمع الدولي ، وخاصة المساعدة المقدمة من البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بقصد المساعدة في الوفاء بالاحتياجات الانمائية القصيرة الأجل والطويلة الأجل لسان فنسنت وسانت لوسيا ؛

رابعاً

ترجو كذلك من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين تقريراً تحليلياً عن تنفيذ أحكام هذا القرار .

مشروع القرار الثالث

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك
في نقل التكنولوجيا

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى قرارها ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والى قرارها ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضاً الى قراراتها ١٨٨/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١٥٧/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

وان تضع في اعتبارها قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٨٩ (د-٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا (١٣) ، ومقرره ١١٣ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ، بشأن الموضوع ذاته (١٤) ،

(١٣) أنظر أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : E.76.II.D.10 والتصويب) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

وان تحيط علما بتوصية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة د ولية لقواعد السلوك فـي نقل التكنولوجيا في دورته الثانية بعقد دورة الثالثة برعاية الأونكتاد ، في النصف الأول من عام ١٩٨٠ ،

وان يساورها بالغ القلق لأنه لم يتم التوصل خلال الدورة الثانية للمؤتمر الى اتفاق بشأن عدد من القضايا الأساسية التي تهتم البلدان النامية ،

١ - تقرر الدعوة الى عقد دورة ثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة د ولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا في النصف الأول من عام ١٩٨٠ ، وترجو من الأمين العام للمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يضطلع بالأعمال التحضيرية اللازمة ؛

٢ - تدعو الى ابداء الارادة السياسية والمرونة اللازمتين في الدورة الثالثة للمؤتمر بغية اتمام المفاوضات ، واتخاذ جميع القرارات اللازمة لاعتماد مدونة د ولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، على أن تؤخذ في الحسبان مصالح البلدان النامية واهتماماتها .

مشروع القرار الرابع

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي د ولي جديد ، و ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير أيضا الى قرارها ٣٣/١٥٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

وقد نظرت في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة المعقودة فـي مانيفلا في الفترة من ٧ أيار/مايو الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٥) وتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة وعن دورته التاسعة عشرة (١٦) ،

(١٥) Add.1 و TD/268 .

(١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ ،

(A/34/15) .

وان تلاحظ بارتياح برنامج الاعتماد الجماعي على الذات واطار المفاوضات اللذين اعتمد هما الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين (١٧) ، المعقود في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٦ الى ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٩ ، واللذين يوردان الأهداف والاقتراحات التي وضعتها البلدان النامية في الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،

وان تلاحظ كذلك الآراء والتوصيات المقدمة في المؤتمر السادس لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هافانا في الفترة من ٣ الى ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (١٨) ، فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية ،

وان ترى أن عددا من المسائل الهامة المتعلقة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد هي قيد التفاوض أو النظر في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مثل البرنامج المتكامل للسابع الأساسية ، وبوجه خاص انشاء الصندوق المشترك ؛ والنزعة الحمائية والتعديل الهيكلي ؛ والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛ ومشكلة ديون البلدان النامية ؛ ونقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ؛ ونواحي الترابط بين التجارة والتنمية والنقل والتمويل ؛ والمدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ؛ والمبادئ والقواعد المنصفة المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ؛ واشتراك البلدان النامية في النقل البحري العالمي ؛ وابرام اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط ؛ والعلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ،

وان تؤكد أن جميع اهتمامات البلدان النامية تستحق العناية العاجلة من جانب المجتمع العالمي ،

- ١ - تحييط علما بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته الخامسة (١٥) وبتقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الاستثنائية العاشرة ودورته التاسعة عشرة (١٦) ؛
- ٢ - تلاحظ بقلق أن النتائج التي حققتها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة كانت محدودة من حيث طبيعتها ، خاصة فيما يتعلق بمجالات الاهتمام الرئيسي للبلدان النامية ،
- ٣ - تدعو الى اتخاذ التدابير العاجلة المناسبة ، ليتم على الصعيدين الوطني والدولي ، تنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة ومجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة عشرة ؛
- ٤ - تحث جميع الدول على التوصل في وقت مبكر الى اتفاق بشأن القضايا المتبقية ذات الأهمية لجميع البلدان ، لا سيما القضايا ذات الأهمية الكبيرة للبلدان النامية التي أحالها المؤتمر في دورته الخامسة الى جهازه الدائم ؛

• TD/236 (١٧)

• A/34/542 (١٨)

- ٥ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ بشأن النزعة الحمائية والتعديل الهيكلي (١٩) وتحيط علما بمقرر مجلس التجارة والتنمية ١٩٩ (د-١٩) المؤرخ في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ (٢٠) الذي اتخذته بشأن الموضوع ذاته وتدعو الى تنفيذهما تنفيذا تاما من قبل الحكومات ،
- ٦ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٤ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) الذي طلب فيه المؤتمر اتخاذ تدابير فورية للانتهاء من صياغة مواد اتفاق الصندوق المشترك واعتمادها في الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صندوق مشترك والى اختتام المفاوضات ، حيثما يكون مناسباً ، بشأن السلع الأساسية الفردية أو الاتفاقات أو الترتيبات ولوضع اطار للتعاون الدولي في الاطار العام للبرنامج المتكامل للسلع الأولية ، للتوسع في تصنيع السلع الأولية في البلدان النامية ولزيادة مشاركة البلدان النامية في تسويقها وتوزيعها ،
- ٧ - ترحب باعلان التبرعات للحساب الثاني وباعلانات النوايا التي أعلنت في هذا الشأن إبان الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وباعلان الهام عن التبرعات التي سيقدّمها الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط الى الصندوق المشترك ، في الدورة الثانية للجنة المؤقتة التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صندوق مشترك ؛ وتحت البلدان والمؤسسات الدولية ، التي لم تفعل ذلك بعد ، على بيان اعلانات نواياها بعقد التبرعات قبل الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صندوق مشترك .
- ٨ - ترحب بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٥ (د-٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ والمتعلق بالتجارة الدولية في الأغذية (١٩) وتؤيد التوصيات الواردة فيه ،
- ٩ - تؤيد التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٣ (د-٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ فيما يتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (١٩) بما في ذلك تلك التي تتعلق بجمع ونشر المعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات الممكنة الأخرى عن الممارسات التي تحدث آثاراً ضارة بالتجارة الدولية ، لا سيما تجارة البلدان النامية ، وبالتنمية الاقتصادية لتلك البلدان ، وباعداد دراسات عن ترتيبات التسويق والتوزيع فيما يتعلق بالمعاملات التصديرية والاستيرادية وبالترتيبات الاحتكارية الناجمة عن اساءة استخدام القوة السوقية المهيمنة التي تؤثر تأثيراً معاكساً على التجارة الدولية ،
- ١٠ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٩ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) بشأن التدابير المقترحة لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية المقدمة

(١٩) انظر TD/268 ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(٢٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥

(A/34/15) ، المجلد الثاني .

الى البلدان النامية بالطرق الثنائية وكذلك بواسطة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، وبشأن التدفقات الخاصة والتدفقات الأخرى غير الرسمية اليها ، من حيث النوعية والكمية ، مما ييسر إمكانية وصولها الى أسواق رؤوس الأموال الخاصة ،

١١ - تؤيد كذلك قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٠-١) (٥-٥) المؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٧٩ (١٩) وتحيط علما باهتمامات البلدان النامية بأن تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار في تنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ،

١٢ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٠-٢) (٥-٥) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٩ (١٩) ومقرر مجلس التجارة والتنمية (١٩-٥) (١٩-٥) المؤرخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٩ (١٤) وتدعو الى تنفيذهما تنفيذا تاما ،

١٣ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٠-٦) (٥-٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) وتكرر من جديد دعوة الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي لم تصبح بعد أطرافا متعاقدة في الاتفاقية الخاصة بمدونة قواعد سلوك اتحادات النقل البحري ، الى النظر في إمكانية أن تصبح أطرافا متعاقدة في تلك الاتفاقية لكي تدخل بذلك حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن ،

١٤ - تحيط علما بقرار مجلس التجارة والتنمية (١٢-١) (٥-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ الداعي الى تقديم المساعدة المالية والتقنية ، بما في ذلك التدريب ، من أجل مساعدة البلدان النامية على شراء السفن وبناء أساطيلها التجارية وإقامة وتحسين المرافق والهيكل الأساسية لموانئها ،

١٥ - تؤيد المقرر الوارد في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١٢-٢) (٥-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) ، الذي يقضي بالشروع في برنامج عمل جديد شامل لصالح أقل البلدان نموا ، يتألف من مرحلتين ، وتشدد على الأهمية التي يتسم بها بالنسبة لتلك البلدان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، المشار اليه في الفقرة (١١) (٥) من ذلك القرار ،

١٦ - تؤيد أيضا قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١١-١) (٥-٥) و(١٢-٣) (٥-٥) المؤرخين في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) بشأن الاجراءات التي يتعين على البلدان منفردة وعلى المجتمع الدولي اتخاذها للعمل على تلبية الاحتياجات ومواجهة المشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والجزيرة ،

١٧ - تحيط علما بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (١١-٩) (٥-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) بشأن النزعة الحمائية في قطاع الخدمات الذي طلب من الأمين العام للمؤتمر أن يدرس ويحلل آثار هذه الممارسات على نمو النقل الجوي في البلدان النامية ، وترجو من الأمين العام للمؤتمر أن يقدم هذه الدراسة الى مجلس التجارة والتنمية ،

١٨ - تأييد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٤ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) بشأن المسائل المؤسسية وتدعو الى اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً تاماً ،

١٩ - تأييد أيضاً قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٥ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) وتقرر وجوب اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الصفة الكاملة للغة العربية باعتبارها لغة عمل رسمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من حيث تسهيلات الترجمة الشفوية والتحريرية ، ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ،

٢٠ - تحيط علماً بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٥ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) المتصل بدراسة عن تشغيل مرفق تكميلي لتعويض ما يتصل بالسلع الأساسية من نقص في حصيله الصادرات وترجو انجاز تلك الدراسة بأسرع ما يمكن عقب الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بالصندوق المشترك ،

٢١ - تحيط علماً بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٨ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) المتصل بالاصلاح النقدي الدولي الذي دعا فيه ، في جملة أمور ، صندوق النقد الدولي الى اجراء عدد من الدراسات والاستعراضات المحددة ، وتلاحظ وبوجه خاص المقرر الوارد في ذلك القرار والذي يدعو الى أن ينشأ داخل المؤتمر فريق خبراء دولي حكومي رفيع المستوى مخصص لدراسة المسائل المؤسسية المتعلقة بالتطور المقبل للنظام النقدي الدولي ، وترجو أن يتاح تقريره ، مشفوعاً بالتعليقات والتوصيات التي يبدئها عليه مجلس التجارة والتنمية ، الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ،

٢٢ - تأييد التوصيات الواردة في قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١١٢ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) بشأن أهمية التدابير المستمرة على الصعيد الدولية والاقليمية ودون الاقليمية والوطنية لتعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية وللتعجيل ، بذلك ، بتحولها التكنولوجي ،

٢٣ - تحيط علماً بالطلبات المعددة في قرار مجلس التجارة والتنمية ١٢٠ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) للدراسات والأعمال التي يتعين أن يضطلع بها الجهاز الدائم للمؤتمر ، والمتصلة باشتراك البلدان النامية في النقل البحري العالمي وتنمية أساطيلها التجارية ،

٢٤ - تأييد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٧ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) ، وتشدد بوجه خاص على أهمية الدورة الاستثنائية للجنة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية المزمع عقدها في أوائل عام ١٩٨٠ للنظر ، في جملة أمور ، في الاقتراحات المقدمة من البلدان النامية لأن تقدم لها اللجنة وفقاً لولايتها الدعم المناسب ، فيما يتعلق بما يلي :

(أ) انشاء نظام عالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) التعاون فيما بين المؤسسات التجارية الحكومية للبلدان النامية ؛

(ج) انشاء مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات فيما بين البلدان النامية ؛

وكذلك للدراسات والاجتماعات الضرورية التي تعقد عملاً بالقرار ١ (د-١) للجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

٢٥ - ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ١٨٦ (د-١٩) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ (٢٠) بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناجمة عن تلك العلاقات وتحت جميع الدول ، الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، على تقديم مساهمات بناءة اثناء النظر في هذا البند في الدورة الحادية والعشرين للمجلس ،

٢٦ - تؤيد قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٠٧ (د-٥) المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ (١٩) وترجو من مجلس التجارة والتنمية أن يوصي ، في دورته الحادية والعشرين ، بمكان وتاريخ ومدة انعقاد الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واضعاً في اعتباره العرض الذي قدمته في هذا الصدد حكومة كوسا .

٢٩ - وتوصي اللجنة الثانية أيضاً الجمعية العامة بأن :

(أ) تحيط علماً بقرار مجلس التجارة والتنمية ٢٠٦ (د-١٩) المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ (٢١) المعنون " الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء عمليات الصندوق المشترك " المعتمد في الجزء الثاني بدورته التاسعة عشرة ؛

(ب) وتقرر اتخاذ الترتيبات الملائمة لتسليف الأموال اللازمة للتمكين من تمويل الأعمال التحضيرية التي يتطلبها بدء تشغيل الصندوق المشترك ، وذلك في حدود مبلغ لا يتجاوز في مجموعه ١٨ مليون دولار .

(٢١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/34/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الثاني ، المرفق الأول .